

لجنة إعداد قانون الانتخاب أنهت عملها

عدوان: القرار النهائي للهيئة العامة

أعلن منسق لجنة إعداد قانون الانتخابات النيابية، النائب جورج عدوان، أنّ اللجنة أنهت عملها. وأشار إلى أنّها ستضع تقريرها بعد عودة بعض أعضائها من السفر، رافضاً الكشف عن العناوين العريضة للمشروع.
وكانت اللجنة اجتمعت قبل ظهر أمس في مجلس النواب، بعيدا من عدسات المصورين برئاسة النائب عدوان. وهي تضمّ النواب سيرج طورسركيسيان، علي قياض، مروان حمادة، أحمد فنتك، آلان عون، ميشال موسى، سامر سعادة، إميل رحمة، وروبير فاضل.
بعد الاجتماع عقد عدوان مؤتمرا صحافياً أعلن فيه إنهاء عمل اللجنة بعد مضي فترة الشهرين المعطاة لها. وقال: «أنهت اللجنة المكلفة إعداد قانون الانتخابات الجديد مهمتها، وستنصرف إلى وضع التقرير الذي سترفعه إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري لعرضه على هيئة مكتب المجلس».

أضاف عدوان: «ستبقى لقاءتنا متواصلة حتى بعد إعداد التقرير للمتحصين به والقراءة الأخيرة قبل إقراره، لأننا اليوم لم نتمكن من إقراره لأن هناك قسما من أعضاء اللجنة مكلفا بمهمة من المجلس النيابي بالسفر إلى الولايات المتحدة في موضوع آخر. وبالتالي سنضع التقرير ونعقد جلسة واحدة لإقراره في شكله النهائي».

ورشة عمل «صياغة مشاريع القوانين» بمجلس النواب

توافق على وضع دليل ومعايير واضحة للتشريع



جانب من ورشة العمل

نظّم مجلس النواب و«مؤسسة كونراد اديناور» الألمانية قبل ظهر أمس في مكتبة المجلس النيابي برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري ممثلاً بالنائب ياسين جابر، ورشة عمل حول صياغة مشاريع واقتراحات القوانين والممارسات الجيدة من وجهتي النظر اللبنانية والأوروبية. حضرها النواب غسان مخيبر، عبد اللطيف الزين، سمير الجسر، جمال الجراح، هنري حلو، عباس هاشم، بلال فرحات، نوار الساحلي.

بدأية، تحدثت النائب جابر وشكر باسم الرئيس برّي الاتحاد الأوروبي على مبادرته «التي ليست الأولى»، وأمل أن تكون الأخيرة «لما فيها من منفعة تشريعية للتطوير والتحديث، والتدريب حول صياغة على تنظيم العمل التشريعي وتسهيل الصياغة ومعاونة النواب على إعداد القوانين».

ثمّ تحدثت النائب مخيبر، فأكد ضرورة تدعيم وتطوير العمل التشريعي من خلال الصياغة السلمية للقوانين وأهمية صناعتها وصياغتها «التي باتت تتسم بالعمل السياسي»، وشدد على «ضرورة تطوير الصياغة التشريعية التي يفترض أن تكون هدفنا لها بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي».

وتحدّث رئيس قسم الشؤون السياسية في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ماتشي غولوبيسكي، فأكد أهمية التعاون بين البرلمان اللبناني وبرلمان الأوروبي.

كما ركّز يوهان هويس من الاتحاد على مشروع دعم التنمية البرلمانية في لبنان، تلاه بيتر ريميله عن «مؤسسة كونراد اديناور» فأكد استعداد المؤسسة لدعم البرلمان اللبناني والتعاون معه، وتبادل الخبرات.

جلسات العمل

بعد ذلك بدأت جلسات العمل، وترأس الجلسة الأولى النائب روبري غانم، وتركّزت على المبادئ الدستورية التي ترعى التشريع، فضلاً عن المعايير الدستورية والمميّزات القطفي في التشريع. وتحدّث في الموضوع وزير العدل السابق خالد قباني، الذي ركّز على أهمية عمل المجلس الدستوري وتناول حالات الطعن في القوانين، مذكراً بأن أول مجلس دستوري تمّ تشكيله في العام 1994 لم يكن مستيباً، ومن ثمّ تدخلت السياسة في هذا المجلس الدستوري، ولهذا السبب تعطل عمله. فيما أكد عضو المجلس الدستوري أنطوان مسرة أهمية عمل المجلس الدستوري، لافتاً إلى أنه المخوّل بتفسير القوانين حتى ولو أخطأ، وعلى الجميع الالتزام والتسليم بهذا الأمر.

وشارك في النقاش باتريك وينغر من مجلس الاتحاد الأوروبي، وبتفاني كوسيني عن الجمعية

بعد عودة الزملاء الأعضاء. وبذلك تكون اللجنة أتت مهمتها، وبالتالي يصبح القرار للهيئة العامة لاتخاذ القرار المناسب المتعلق بقانون الانتخابات الجديد، ونحن بالطبع نعوّل على الهيئة العامة لإقرار قانون انتخابات جديد في أسرع وقت، كون الدورة العادية ستبدأ بعد 15 آذار المقبل، وهذه الدورة التي ستسبق الإعداد للانتخابات التي ستحصل العام 2017، وبالتالي إذا كنّا فعلاً كنوّاب نريد قانون انتخابات جديداً، علينا إقرار هذا القانون لكي تتمكّن الحكومة من الانصراف للتحضير للانتخابات الجديدة التي ستحصل عام 2017 على قانون الانتخابات الجديد».

وحول الخطوط العريضة لهذا التقرير والتوجّه العام للجنة، قال: «اتفقنا في اللجنة على أن تكون كل أعمالنا ومداواتنا سرية، وأنا أشكر جميع الزملاء على هذا الالتزام الكبير، ويمكن أن تكون هذه من المرات القليلة التي تبقى مداوات لجنة مصغرة سرية، وبالتالي نحن مستمرون في اجتماعاتنا وسيكون التقرير ملك الهيئة العامة، وبعد تقديمه لن يكون هناك أي تسريب أو كلام، وذلك تأمينا لإعطاء أكبر فرص لنجاح إقرار هذا المشروع أمام الهيئة العامة للمجلس».

البناء

تزامن مع خرق جوي معاد للأجواء اللبنانية

الاجتماع الثلاثي في الناقورة ناقش تطبيق ال1701



الطيران المعادي فوق العرقوب

أعلنت قيادة الجيش – مديرية التوجيه في بيان، أنّه عُقد الساعة التاسعة والنصف قبل ظهر أمس اجتماع ثلاثي في رأس الناقورة برئاسة قائد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الجنرال لوتشيانو بورتولانو، وحضور وفد من ضباط الجيش اللبناني برئاسة منسق الحكومة اللبنانية لدى هذه القوات العميد الركن محمد جانيه، تمّت خلاله مناقشة المواضيع المتعلقة بتطبيق القرار 1701، والحوادث الحاصلة في الفترة الأخيرة في منطقة جنوب الليطاني.

وأوضحت القيادة أنّ «الجانب اللبناني ركّز على الخروقات «الإسرائيلية» البرية والجوية والبحرية، وشدّد على موضوع الخروقات الجوية التي تصل إلى عمق الأراضي اللبنانية شمالاً وشرقاً، ثم ركّز على الخروقات «الإسرائيلية» عبر زرع أجهزة تنصّت في الأراضي اللبنانية، وعرض لائحة تبين أجهزة التنصّت التي تمّ اكتشافها من العام 2009 حتى العام 2015، والتي تظهر إلى جانب أبراج الاتصالات المتطورة المنتشرة على طول الخط الأزرق، مدى اعتماد العدو «الإسرائيلي» على الحرب الإلكترونية. بعدها، شكر الجانب اللبناني قيادة قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الجهود التي تبذلها للحفاظ على الهدوء في منطقة جنوب الليطاني، وعلى التضحيات التي قدّمها في سبيل تطبيق القرار 1701، وأخرها استشهد جندي إسباني بمدفعية العدو «الإسرائيلي» في مطلع العام الماضي.

من جهته، ذكر الجنرال لوتشيانو بورتولانو بأنّ القرار 1701 يلزم «إسرائيل» بالانسحاب الفوري من شمال العجر ويتوقيف الطلعات الجوية فوق لبنان، وشجّع الجانبين على القيام بخطوات مبدئية تساهم في معالجة المواضيع العالقة مثل متابعة تعليم الخط الأزرق والتوصّل إلى ترتيبات لبعض المناطق الحساسة، وشدد على ضرورة استخدام آلية التنسيق والارتباط مع القوات الدولية من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة جنوب الليطاني وصولاً إلى الخط الأزرق».

خرق

وبالتزامن مع الاجتماع، خرقت طائرتان حريبتان تابعتان للعدو «الإسرائيلي» الأجواء اللبنانية من فوق بلدة علما الشعب، ونفذتا طيراناً دائرياً فوق المناطق اللبنانية كافة، ثمّ غادرتا الأجواء عند الساعة 11.10 من فوق بلدة عيترون.

كما حلق الطيران المعادي فوق مناطق حاصبيا والعرقوب وجبل الشيخ ومزارع شبعا على علو متوسّط.

وكانت قيادة الجيش – مديرية التوجيه أشارت في بيان، إلى أنّه عند الساعة 6.20 من صباح أمس، خرقت طائرة استطلاع تابعة للعدو «الإسرائيلي» الأجواء اللبنانية من فوق بلدة علما الشعب، ونفذت طيراناً دائرياً فوق مناطق البقاع الغربي، الجنوب، زحلة، رياق، بيروت وضواحيها، ثمّ غادرت الأجواء عند الساعة 15.20 من فوق بلدة الناقورة.

على صعيد آخر، قامت منطلقات غير حكومية عاملة في مجال نزع الألغام، ما بين الساعة الثامنة عشرة والثانية بعد ظهر أمس بتفجير ذخائر غير منفجرة في محيط بلدة البرج الشمالي – الجنوب.

«الديمقراطي» طالب طاولة الحوار باتخاذ قرار الحرب على التكفيريين

أشار الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني وليد بركات في تصريح، إلى أنّ «طاولة الحوار هي ضرورة وطنية في هذه المرحلة التي يمرّ بها لبنان، وفي ظلّ التعقيدات في مسألة رئاسة الجمهورية، وهي مطالبة باتخاذ قرار نهائي بشأن الحرب على الجماعات التكفيرية لإفقال البؤرة الإرهابية في جرود عرسال».

ولفت بركات إلى أنّه «لا يجوز أن تؤثر الخلافات بين الفرقاء على التحالفات السياسية، في المقابل يجب أن تبدأ المساعي الجديّة لمعالجة مسألة رئاسة الجمهورية اللبنانية»، مؤكداً أنّ «قوى 8 آذار لن تذهب إلاّ موخدة إلى جلسة انتخاب رئاسة الجمهورية بعكس الفريق الآخر الذي يواجه مشكلة أساسية في التشريح، أعادت خلط الأوراق بشكل غير مسبوق»، ومبشيراً إلى أنّ «انتخابات الرئاسة بحاجة إلى المزيد من الحوار والتشاور ما بين الأطراف الداخليين، وهي بحاجة إلى مزيد من الوقت، مع العلم أنّ جلسة 8 شباط ستكون مسابقتها».
وشدّد بركات على «ضرورة تكثيف الحوار الجدي على المستوى الوطني العام»، وأكد أنّ غياب النائب طلال أرسلان عن الجلسة الأخيرة لطاولة الحوار كان بداعي العرض، وليس بسبب أي خلاف في الرأي بين مكونات الحلف السياسي.

وأشار إلى أنّ «الظروف الخارجية تعرقل مسألة الرئاسة كما تحبّط داخل فريق 14 آذار نتيجة المراجعات المتعدّدة».

أضاف: «أنا نُدفع ثمن أخطاء الطبقة السياسية والنظام السياسي الذي لانيّة له لإخراج البلد من أزيمته رغم إجماع طاولة الحوار على ضرورة تفعيل العمل الحكومي وإعادة التشريع إلى مجلس النواب، ويعود سبب ذلك إلى وجود أطراف مرتبطين باجندات خارجية ومكاسب سياسية ومصالح انتخابية، مهمّ الوحيد إفارة المسائل الفتوية والتحريرية بدل الصلحة الوطنية العليا، محذراً «من الثّل من حقوق الناس»، وداعياً إلى «العمل على وقف الصفقات وعمليات النهب، وهدر المال العام».

وطالب بركات ب«ضرورة دعم الجيش اللبناني وتسليحه في حرب الاستنزاف التي يخوضها ضدّ الجماعات الإرهابية، وإلى الالتزام بالقرارات الدولية وبقرار مجلس الأمن الداعي إلى محاربة «داعش» و«النصرة» أينما وجدوا»، مشدداً على ضرورة «الوقوف وراء الجيش اللبناني والمقاومة وتوفير الغطاء اللازم لمواجهة هذه الحالة».

لجنة سكاف حيّت نصر الله والمقاومين

توجّهت لجنة أصدقاء الأسير يحيى سكاف بالتحية إلى «الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وإلى أبطال المقاومة الإسلامية في ذكرى يوم الحرية الذي أطلقه سماحته في ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٤، خلال تحرير المقاومة للعدد الأكبر من الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية».

واعتربت اللجنة في بيان، أنّ «هذا اليوم سيبقى في ذاكرة ووجدان أبناء الأمة وأحرارها الشرفاء، وهو يضاف إلى سلسلة من الانتصارات التي حققتها المقاومة في لبنان من خلال بطولات المقاومين وقيادتهم الحكيمة في مواجهة العدو».

وأكدت اللجنة أنّ «تحرير ما تبقى من أراض لبنانية وأسرى وكامل فلسطين من البحر إلى النهر سيتمّ من خلال قبضات المقاومين، الذين أثبت خيارهم أنّه الوحيد القادر على مواجهة العدو».

غدار: المقاومة في أعلى جهوزيتها

أشار «التجمّع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة»، في بيان، أنّه «في الآونة الأخيرة تعاطفت تصريحات قادة الاحتلال الإسرائيلي متوجسة من حرب متعددة الجبهات، الأمر الذي يعكس عمق الإرباك الإسرائيلي».

وأكد أمين عام التجمّع يحيى غدار، أنّ «قادة الاحتلال لا يزالون أسرى للهزيمة المدوية التي لحقت بهم وبصورة جيشهم عام 2006، ولذلك لم يوفقوا فرصة أو إمكانيات لزيادة التدريب والتسلح، وهم يدركون حتى هذه اللحظة أنّ الجاهزية المطلوبة لديهم لم تتوافر بعد، فيما المقاومة باتت جاهزيتها في أعلى درجاتها».

محليات سياسية

فرنجية: كل الدعم للجيش والمقاومة على الجبهات

تجدد الاشتباكات بين «داعش» و«النصرة» في الجرود والجيش يرفع جهوزيته لمنع تمددها إلى عرسال

الطقس المثلج وموجة الصقيع، فاشتكت مع «داعش» أثناء الانسحاب.

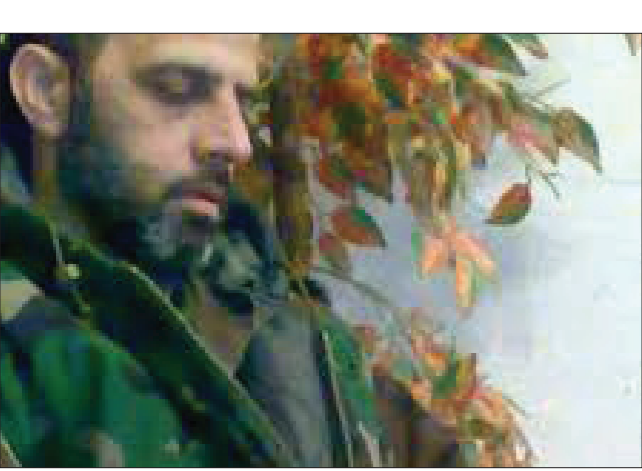
فيما أشارت مصادر أخرى إلى أنّ هذه الاشتباكات جاءت على خلفية قيام «النصرة» منذ فترة بتجنيد شبّان من أبناء بلدة عرسال ومخيمات النازحين فيها لمصلحتها. وهو ما أغضب «التنظيم» في المنطقة، وبدأ التنسيق على «النصرة» عبر إقامة الحواجز. في المقابل قامت «النصرة» بتوسيع انتشارها العسكري في الجرود إلى أن اندلعت الاشتباكات الأخيرة بين الطرفين.

من جهته، استهدف الجيش اللبناني المدفعية الثقيلة والقليلة، وأوقعت عددا من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، فضلاً عن وقوع أسرى، وفقدان 4 مسلحين من تنظيم «داعش» عند حاجز الزمрани.

وأوضحت مصادر أمنية أنّ الاشتباكات نشبت ليل أول من أمس جزاء خلافات بين التنظيمين على مناطق تقاسم النفوذ في المنطقة الجردية بسبب رغبة الطرفين في التمدّد جغرافياً، ومحاولة جبهة «النصرة» التي كانت تتركّز سابقاً في مواقع في الزمрани في الجرود السورية تحسباً لمعارك مع «داعش»، الانسحاب منها بسبب اللبناني، والمقاومة».

الأول من نوعه منذ سنوات

اغتيال مسؤول اللجنة الأمنية في مخيم شاتيل والاشتباه بتجار مخدرات في ارتكاب الجريمة



تجدد مسلسل الاعتقالات في المخيمات الفلسطينية. إذ أقدم مجهولون على اغتيال المسؤول عن القوة الأمنية المشتركة واللجان الشعبية في مخيم شاتيلأحمد

حزينة (ابو وسيم) فجر أمس، وهو الحادث الأول من نوعه في المخيم المذكور. وهذا ما أحدث بلبله في صفوف أبنائه وفي الجوار. وحزينة قيادي في حركة «فتح – الانتفاضة» في العقد الرابع من عمره، ومسؤول اللجنة الأمنية داخل المخيم منذ أكثر من 10 سنوات، كما يُعرف عنه أنّه من أشدّ المناوئين لتجّار المخدرات الذين ينشطون بين مخيمي شاتيلأ وصبرا ومحيطهما، ضمن مجموعات تضمّ فلسطينيين ولبنانيين وسوريين.

وفي تفاصيل الجريمة أنّ حزينة كان في دورية روتينية عندما أطلقت النيران في اتجاهه من سلاح مخيمي شاتيلأ، ونقل إلى مستشفى الساحل ورافق الحياة عند وصوله إليها. وتمّ تشييعه في جبّات الشهداء بعد ظهر أمس.

وقال المسؤول السياسي عن «فتح – الانتفاضة»، حسن زيدان، إنّ «الهدف من اغتيال أحمد هو خلق حال من الفوضى في شاتيلأ. ونحن من جهتنا شككنا، بالتعاون مع الفصائل، لجنة تحقيق لمعرفة الجهة التي نفذت الاغتيال، فمبدياً كل استعداد للتعاون في هذه القضية مع الأجهزة السياسية».



ممثلو الفصائل أمام مكتب «أونروا» في الكولا

الممتدة منذ العام 1948 وحتى هذا التاريخ. وهذه المسؤولية السياسية والإنسانية لاتزول إلاّبعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم طبقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. وأنّ أونروا تمثل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الرثة الفلسطينيين فيما إذا كان ثمة أي قرار سياسي لنفي الأونروا، أشار البيان إلى «نصي الملحق السياسي الذي «وعيد يذلل قصارى جهده لدى المسؤولين الأميركيين».

وفي ختام اللقاء، سلّم الوفد فاسيلوف مذكرة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما حول «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومخاطر سياسة أونروا». وللغاية نفسها زار الوفد السفارة اليابانية، حيث استقبلهم مستشار السفير الياباني كاسيوكي يامانادا الذي «وعيد يذلل قصارى جهده لدى حكومته والبحث عن آليات لاستمرار بدعم اللاجئين الفلسطينيين»، بحسب بيان لـ«شاهد».

الأمنية الرسمية للحفاظ على السلم الأهلي في المخيم والجوار».
أضاف: «هذه الجريمة ستدفعنا أكثر إلى تشكيل وحدات أمنية في المخيم عقب اغتيال حزينة، وأصدروا بياناً أكدوا فيه «أنّ اغتيال مسؤولي أهداف السلم الأهلي في المخيم، وزعزعة الأمن والاستقرار في المخيم والجوار. وعليه، تمّ تشكيل لجنة تحقيق مشتركة من الفصائل للتحقيق في الحادث للوصول إلى يد الفتنة والغدر وذلك بالتعاون مع الأجهزة اللبنانية ذات الصلة. كما أكدت الفصائل ووقوفها في وجه أي محاولة لإثارة الفتنة الداخلية، وعدم توجيه أصابع الاتهام لأي جهة كانت قبل انتهاء التحقيق».

اجتماع الفصائل

وفي وقت لاحق، اجتمع ممثلو فصائل الثورة والقوى الإسلامية الفلسطينية واللجان الشعبية

قضية تقليص تقديمات «أونروا» تتفاعل فلسطينيا

واقفال مكثي مسؤوليها في الكولا وصيدا



لا تزال قضية تقليص تقديمات وكالة أونروا تتفاعل في الأوساط الفلسطينية. وفي هذا الإطار أغلق وفد من فصائل الثورة والقوى الإسلامية الفلسطينية واللجان الشعبية في بيروت أمس، مكتب مدير منطقة لبنان الوسطي «أونروا» في منطة الكولا حتى إشعار آخر، تنفيذاً لقرار القيادة السياسية.

وأوضح ممثل حركة «الجهاد الإسلامي» أبو وسام أنّ «الإغلاق يتشمل مكتب مدير المنطقة محمد خالد فقط، أمّا باقي الأقسام المتعلقة بالتحولات الاستشفائية والأمراض والشؤون الاجتماعية فستمرّ يعملها لتسهيل أمور اللاجئين الفلسطينيين».

في جهة، تجاوب خالد مع قرار الإغلاق، وأبدى ارتياحه «لاستمرار العمل في بقية مكاتب المنطقة». كذلك واصلت اللجان الشعبية الفلسطينية والحراك المدني تحركاتها للضغط على وكالة «أونروا» للتراجع عن قراراتها الأخيرة في ما يتعلق بالمعلم الصحي.

وفي هذا الإطار، تمّ إقفال مكتب مدير الوكالة في منطقة صيدا. وأكدت اللجنة، أعلنت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في بيان، أنّ وفدا من المؤسسة صنع، مدير المؤسسة محمود حنفي، مسؤول العلاقات العامة محمد الشولي، زار السفارة الأميركية حيث تناول في استقبالهم للاجئين الفلسطينيين من سورية، وتقليص قيمة المعونة الغذائية بنسبة النصف تقريبا».
ولبلغ الوفد أنّ «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي لنفثي أونروا عن الضني قدماً بهذه السياسة، وزيادة الدعم المقدم لموازنتها». كما تحدثت الوفد عن «المقبات التي تواجه إعادة الإعمار في مخيم